شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية
القطاعات المالية

Upper Egypt Mills Company
ISO ٩٠٠١:٢٠٠٨
١٤٠٠١:٢٠٠٤
J . S . C

السـادة / البـورصـة المصـريـة .

تحية طيبة . . . وبعد

** نتشرف بأن نرفق طيه تقرير السيد / مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المجمعة للشركة فى ٢٠٢١/٣/٣١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريراً في : ٦ /٦ /٢٠٢١
* الزهـراء *

رئيس القطـاع المالى
[محاسـب/ أشرف محمد عثمان]

مقر إدارة الشركة الرئيسى : سوهاج شارع الترعة الجرجاوية ت : ٢٣٢٣٠٩٧ /٠٩٣ – ٢١٢٦٨٢٣ /٠٩٣– ٢١٢٦٨٦٨ /٠٩٣–ت . ف : ٢١٢٦٤٩٥ /٠٩٣ – ٢١٢٦٧٩٤ /٠٩٣
E-Mail : uem_financialsector@yahoo.com

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــــن والمضـــــارب

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة
لشركة مطاحن مصر العليا فى٣١ مارس ٢٠٢١

السادة مساهمى شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة لشركتي مطاحن مصر العليا وشركة وادي الملوك (ش . م . م) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي فى٣١ مارس ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

وفى حدود أسلوب الفحص المشار إليه تبين لنا أهم الملاحظات التالية :

- ظهر رصيد حسابات الأصول الثابتة في ٢٠٢٠/٣/٣١ بنحو ٢٠٩,٥ مليون جنيه (بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك والبالغ(٣٥٥,٥٥ مليون جنيه) ، كما تم حساب الإهلاك وفقاً لذات المعدلات والقواعد المتبعة في السنوات السابقة وقد تبين ما يلي : -

تضمنت حسابات الأصول الثابتة بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى :-

- تضمن اضافات الاصول الثابته خلال الفتره نحو ٩,٦٦٤ مليون جنيه لتطوير صوامع البلينا، ادفو، قنا، اسوان و قوص تمثل ما يخص إنشاء نظام إطفاء الحريق لتلك الصوامع يتصل بذلك ظهور رصيد المورد الشركة المصرية للمقاولات الكهروميكانيكية (الشركة الموردة لانظمة اطفاء الحريق فى الصوامع سالفة الذكر) بنحو ٢٠٤ الف جنيه جنيه يمثل ٥% من قيمة الاعمال كضمان لحين ورود موافقه الحماية المدنية فى حين انه ما يجب ان يعلى لحساب المورد نحو ٥٥١ الف جنيه وفقا لمستندات الصرف للمورد المذكور و ذلك بخلاف نحو ٩٦٦ الف جنيه معلى ضمن حساب تأمينات للغير ضمن الارصدة الدائنة يمثل ١٠% تأمين نهائى للاعمال .

يتعين بحث و دراسة اسباب تلك الفروق و إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك.

- بلغت المساحة الكلية لأرض غمرة المثبتة بالدفاتر وكشوف الجرد السنوى حوالي ٢٧٥٨,٨٥م^{٢} وتقل بحوالي ٩٧,٢١م^{٢} عن المساحات الواردة بالمستندات بينما لا تمتلك الشركة كل هذه المساحة .

يتعين بحث ما سبق وإثبات المساحة الحقيقة لما تمتلكه الشركة من الارض مع موافاتنا بأسباب إختلاف المساحة الواردة بالجرد مع المساحة الكلية للأرض طبقاً للمستندات.

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرار نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الاصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) .

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني لتلك الدعاوي القضائية المقامة.

- لازال لم يتم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
- أرض مطحن ناصر و المخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .
- أراضي آلت للشركة عن طريق التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الآخر – النظامي و المنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط).
- أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- شقة بحدائق القبة وعدد (٢) شقة بالإسكندرية .

نكرر التوصية بمتابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقد بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً علي أصول وممتلكات الشركة .

تضمنت الأصول الثابتة بحسابات شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة ما يلى :-

- تضمنت اصول غير ملموسة بنحو ١٠٠ الف جنيه قيمة البرنامج المحاسبى و قد تبين عدم اعتماد نسب اهلاك له من مجلس إدراة الشركة و عليه لم يتم حساب إهلاك عن الفتره منذ ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ حيث تم اضافته للأصول فى ٢٠٢٠/٧/١.

يتعين إجراء التصويب اللازم والالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى.

- عدم وجود تكويد لبنود الأصول الثابتة الأمر الذى يصعب معه أعمال مطابقة الجرد الفعلي للأصول.
- عدم قيام الشركة بتسجيل عدد ٣ شقق بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية ، جمعية ٦ أكتوبر بشاطئ النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية نحو ٩٩٨ ألف جنيه .

يتعين تحديد نسب اهلاك خاصه بالاصول غير الملموسة و تحميل قائمة الدخل بالاهلاك الخاص بالبرنامج المحاسبى مع وضع التكويد اللازم لبنود الأصول و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل الشقق للحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها.

تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى:

- نحو ٣١٣ الف جنيه يمثل قيمة توريد و تركيب نظام قياس درجات الحرارة بصومعة قنا على الرغم من انه قد تم استلام النظام ابتدائيا فى ٢٠٢٠/١٠/٥.
- نحو ٣١٩ الف جنيه يمثل قيمة اجهزة استشعار لمطاحن (سيتى- مينا- طما- طهطا) و قد تم توريد و استلام تلك الاجهزه فى ٢٠٢٠/١١/١٤.

يتعين اجراء التصويب اللازم باضافة تلك القيم الى حساب الاصول مقابل تخفيض حساب مشروعات تحت التنفيذ مع مراعاة صحة التوبيب و تأثير ذلك على الحسابات ذات الصلة .

- نحو ١٥,٩٤٦ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض مساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة المخازن بمدينة طيبة لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن والمسددة بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ والذي تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ طبقاً لمحضر الاستلام وحصلت الشركة على الموافقات اللازمة اخرها هيئة العمليات للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ بقيد الارتفاع.

يتعين اضافة قيمة تلك الارض على حسابات الاصول وموافاتنا بالخطوات التى قامت بها الشركة للبدء في تنفيذ المشروع المخصصة لأجله الارض.

- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه قيمة ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١٧٩٩ للجنة العليا لتثمين أراضي الدولة و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب الى السيد اللواء محافظ قنا بكتابها فى ٢٠٢٠/٣/٩ و حتى تاريخ فحصنا المحدود لم يتم البت فى اعتراض الشركة .

- نحو ١٨ الف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد المستودع الا انه حتى ٢٠٢٠/٨/٢٥ لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد / محافظ البحر الاحمر على سعر المتر .

يتعين متابعة الاجراءات والاتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن لسرعة استلام تلك الأراضي .

- **<u>تضمن حساب استثمارات عقارية بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى :</u>**
- تم اثبات قيمة برج المزلاوى بسوهاج بنحو ١٣,٤٢٦ مليون جنية بصورة اجمالية دون تحليل لمكوناتها (وحدت ادارية ، شقق سكنية ، محلات تجارية) كما تم حساب إهلاك الاستثمارات العقارية في ٢٠٢١ /٣/٣١ بنحو ١,٤٣١ ميون جنيه تقديرياً بواقع ٧٥% من قيمة إهلاكها خلال العام السابق .

يتعين اجراء التصويب اللازم وفقا لقيم الاهلاك الفعلية ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة واستيفاء التسجيل بالسجلات.

- وجود بعض الوحدات السكنية والإدارية بأبراج وعمارات الشركة غير مستغلة وهى تمثل راس مال عاطل وبيانها كما يلى:-
  - برج المزلاوى بسوهاج (عدد ٨ وحدات ادارية ، عدد ١٤ محل تجارى) .
  - برج طهطا (شقة رقم (٥٤) سكنية بالبرج البحري تبلغ تكلفتها الدفترية نحو ١٥٥الف جنيه).

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستغلال هذه الوحدات بما يعود بالنفع علي الشركة حيث انها تمثل راس مال عاطل.

- تم إثبات المخزون بالأرصدة الدفترية في ٢٠٢١/٣/٣١ بنحو ١١٣,٨ مليون جنيه فيما عدا مخزون الانتاج التام وتبين ما يلى :

<u>شركة مطاحن مصر العليا :</u>

- بلغ المخزون الراكد بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢١/٣/٣١ طبقاً لحصر الشركة نحو ٢٩٨,١ ألف جنيه.

يتعين العمل على التصرف الاقتصادي لتلك الأصناف الراكدة بما يعود بالنفع على الشركة .

- بلغت كمية الأقماح (محلية ، ومستوردة) ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون بقطاعات شركة مطاحن مصر العليا المختلفة حوالى ٩٨,٦٥ ألف طن وفقاً لما ورد بالإيضاحات المتممة تبلغ قيمتها وفقا لأسعار المحاسبة مع هيئة السلع نحو ٤٥٣,٨ مليون جنيه لم يتم جردها جرداً فعلياً في ٢٠٢١/٣/٣١، وكذا نحو ٢٨,٨ مليون جنيه تمثل تكلفة مخزون الخامات من الاقماح المستوردة لكمية حوالي ٥٦٩٩ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك.

يتعين وضع برامج زمنية لإجراء التصفية الصفرية للصوامع للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للإقماح ملك الهيئة والشركة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه التصفية والإفادة.

- ظهر قيمة مخزون انتاج تام شركة مطاحن مصر العليا بنحو ٥٣٥٤٧٦٥ جنيه بالخطأ وصحته ٥٢١٨٩٥٠ جنيه بفرق قدره ١٣٥٨١٥ جنيه .

يتعين اجراء التصويب اللازم.

<u>شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة:</u>

- تم تقييم مخزون خامات رئيسية بنحو ٢٢٧٤٩١٣٥ جنيه بالخطأ وصحته ٢٢٥١٤٦٢٨ جنيه بفرق ٢٣٤٥٠٧ جنيه

يتعين إجراء التصويب اللازم.

- بلغت ارصدة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينيه بشركة مطاحن مصر العليا فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٣٩,٥ مليون جنيه (رصيد مدين) ونحو ٣٠٨,٨ مليون جنيه (رصيد دائن) بحسابات العملاء والموردين لم نتحقق من صحة تلك الارصدة والتى لم يتم المطابقة عليها مع الهيئة العامة للسلع التموينية وكانت اخر مطابقة على الارصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣ .

يتعين اجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة المذكورة فى تاريخ المركز مع اجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات من نتائج .

تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض طرف شركة مطاحن مصر العليا ما يلى :-

- تضخم مديونية بعض العملاء والبالغة نحو ١٥,٤ مليون جنيه تتمثل فى عملاء الدقيق الفاخر استخراج ٧٢%(هيئة الامداد والتموين ، الشركة المصرية لتجارة الجملة ، شركة الاهرام للمجمعات)وعدم تحصيل مستحقات الشركة طرفهم نتيجة عدم سداد كامل قيمة مسحوباتهم والمستحق عليهم، وكذا اجور نقل الاقماح لحساب الشركة العامة .

يتعين العمل على تحصيل مديونيات الشركة طرف العملاء لما لذلك من اثر على السيولة واخذ الضمانات الكافية للحفاظ على حقوق الشركة.

- نحو ٢٩٧ الف جنيه قيمة المتأخرات طرف مشترى المحلات التجارية بعمارتي الشركة ببرج فرشوط تمثل عدم سداد بعض الأقساط المستحقة.

يتعين اتخاذ كافة الا جراءات اللازمة نحو تحصيل مستحقات الشركة طرف مشترى و مستأجري الوحدات بعمارات الشركة بمدينة فرشوط لما لذلك من اثر على السيولة ، والالتزام بشروط التعاقد واخذ الضمانات الكافية للحفاظ على حقوق الشركة طرف الغير.

- نحو ١,٩٤٧ مليون جنيه قيمة أرصدة مدينه متوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها احكام لم تنفذ ومكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ١,٩٢٧ مليون جنيه ، ويتصل بذلك تم تسوية نحو ٤٣٧٥٠ جنيه قيمة المديونية المستحقة علي العميل/روزينا (عزت أبو العلا) باستخدام المخصص دون اعتمادها من السلطة المختصة.

يتعين الاتصال بالجهات المعنية نحو تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتى لا تسقط بالتقادم وتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وكذا اعتماد تسوية مديونية العميل عزت أبو العلا من السلطة المختصة .

تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض طرف وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة ما يلى :

- بلغت ارصدة العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٧٢,٣٨٦ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإضمحلال البالغ نحو ١,٨٧٠مليون جنيه) بزيادة عن الارصدة فى ٢٠٢٠/٧/١ بنحو ١٤,١٨٣ مليون جنيه والبالغة نحو ٥٨,٢٠٣ مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت نحو ٢٤ % وقد تبين الاتى :-
- تم اجراء مقاصة بين الرصيد المدين لحسابات العملاء وأوراق القبض والبالغ نحو ٨٨,٩٦١ مليون جنيه والرصيد الدائن والبالغ نحو ١٤,٧٠٦ مليون جنيه بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات (٣٢، ٣٣) والتى تنص "على المنشأة ألا تقوم بإجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات أو الايرادات والمصروفات ما لم يكن ذلك مطلوباً أومسموحاً به بمقتضى معيار محاسبة مصرى".

يتعين اجراء التصويب اللازم حتى تظهر الحسابات على حقيقتها والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية.

- بلغت مديونية مندوبي البيع - المعينين بالشركة - بحسابات العملاء وأوراق القبض نحو ٥٩,٩٢٤ مليون جنيه وهى تمثل نحو ٨٦% من راس المال المصدر والمدفوع للشركة ، وبزيادة نحو ١٥,٠٣٥مليون جنيه عن قيمة المديونيه المستحقة فى ٢٠٢٠/٧/١ والبالغة نحو ٤٤,٨٩٠ مليون جنيه وبنسبة زيادة بلغت حوالى ٣٤% .
- عدم وجود سياسة فعالة من ادارة الشركة قادرة على تحصيل المديونية المستحقة طرف مندوبى البيع حيث انها فى تزايد بشكل واضح وتمثل نحو ٨٣% من اجمالى مديونية العملاء واوراق القبض الظاهرة بالقوائم المالية فى ٢٠٢١/٣/٣١ والبالغة نحو ٧٢,٣٨٦مليون جنيه .
- اعتماد الشركة على مندوبى البيع فى التسويق والتحصيل من بعض العملاء وعدم وجود بيانات تحليلية خاصة بعملاء مندوبي البيع يمكن من خلالها متابعة فترات الائتمان الممنوحة للعملاء الأمر الذي يضعف الرقابة علي نظام البيع بالشركة .
- تضخم مديونية بعض مندوبي البيع (شاملة أوراق القبض) نتيجة عدم سداد كامل المسحوبات واوراق القبض المستحقة ومن أمثلتها (المندوب محمد جمال نحو ١٣,٦٧٨مليون جنيه ، خالد عفيفي نحو ١١,١٢٠مليون جنيه، احمد على نحو ١١,٠٨٦ مليون جنيه).
- تجاوز مديونية بعض مندوبي البيع لمبلغ التأمين المحدد كسقف ائتماني للرصيد في بعض الفترات ، كما ان شروط التامين ان التعويض يكون بنسبة ٧٥% من قيمة وثيقة التأمين .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف المندوبين وإعادة النظر في سياسة الشركة الائتمانية والتأمينية في ظل عدم اعتراف شركات التأمين بالتعويضات ، ونظام التعامل مع مندوبي البيع حول زيادة مديونياتهم وتطوير نظم الرقابة الداخلية بما يكفل توفير الحماية اللازمة حفاظاً على أموال الشركة ومتابعة فترات الائتمان الممنوحة للعملاء في ظل ارتفاع مديونية مندوبي البيع .

- انخفاض مسحوبات مندوبى البيع وعدم تسديد كامل المديونية المستحقة الامر الذى ادى الى انخفاض معدل دوران لدى بعض المناديب خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ والذي تراوح بين ١١% إلى ٣% قيمة مسحوبات المندوب اسماعيل مصطفى خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ والبالغة حولي ١٠٢ طن وعدم تناسبها مع المديونية المستحقة طرفة فى ٢٠٢١/٣/٣١ والبالغة نحو ١,٩١١مليون جنيه.

يتعين بحث ما سبق مع دراسة اسباب انخفاض مسحوبات المناديب من الدقيق وانخفاض المسدد من الميونيات المستحقة لما لذلك من اثر على السيولة.

- توقف بعض مندوبي البيع عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ ، دون سداد المديونيات المستحقة طرفهم للشركة وبيانها كما يلى :-

▪ نحو ٥,٥٥٢ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب حسن عبود الذى توقف عن سداد وتسويق منتجات الشركة منذ اكتوبر ٢٠١٨ وصدر ضده احكام بالجنح التالية :-

- جنحة رقم ٦٧٥١ لسنة ٢٠١٩ جنح الهرم (شيك بمبلغ ٩٥٠ الف جنيه) غيابي ثلاث سنوات.
- جنحة رقم ٦٥٧٢ لسنة ٢٠١٩ الهرم (شيك بمبلغ ١٩٣ الف جنيه) غيابي سنتين.
- جنحة رقم ٤٣٨٧ لسنة ٢٠١٩ الهرم (تبديد) غيابي ثلاث سنوات.

وبالرغم من صدور احكام قضائية ضد المندوب حسن عبود الا ان الشركة حتى تاريخ الفحص في ٢٠٢٠/٩/١٤ لم تتمكن من الحصول على التعويض من شركات التأمين ، وقامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩محكمة شمال الجيزة ضد شركة المهندس للتأمين للمطالبة بصرف التعويض ومؤجلة لجلسة ٢٠٢١/٥/١٩.

▪ نحو ٣,٢٧٤ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب مصطفى عبود الذى توقف عن بيع وتسويق منتجات الشركة منذ سبتمبر٢٠١٨، بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ صدر قرار مجلس

الادارة بالموافقة على اتخاذ الاجراءات القانونية ضده وتم تقديم بلاغ الى النيابة العامة بالقضية رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٣١ ادارى ثانى اكتوبر وتم اخلاء سبيلة من النيابة العامة والقضية قيد التحقيق .

يتعين بحث ودراسة موقف المديونية المستحقة طرف مندوبي البيع مع متابعة الاجراءات القانونية لتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وتنفيذ الاحكام الصادرة لصالحها والاتصال بشركة التامين للحصول على التعويض المناسب مع موافاتنا بما تسفر عنه نتائج التحقيق مع المندوب مصطفى عبود.

- بلغت اوراق القبض فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٢٥,٦١٦ مليون جنيه تضمنت نحو ٩٧٥,٨ الف جنيه قيمة شيكات غيرمحصله بالرغم من استحقاق اجلها ، ويتصل بذلك

- تم رفض الشيك رقم ٤٥٢١٩٥٥٩ المسحوب على البنك المصرى لتنمية الصادرات من العميل محمد جمال بمبلغ ٣٣٩ الف جنيه بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢١.
- قامت الشركة بفرض غرامات تاخير بمقدار ١% على عدم سداد قيمة اوارق القبض فى مواعيد استحقاقها ، الا انه صدر قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٠/١٣/١١ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٨ بالموافقة على اعفاء مندوبى االتسويق بالشركة من غرامة التاخير وقدرها ١%لتصبح ٠,٥ % وذلك اعتبارا من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، الامر الذى يشير على عدم قدرة سياسة البيع والتسويق بالشركة على تحصيل قيمة المديونيات المستحقة طرف مندوبى البيع (بحسابات العملاء ، اوراق القبض).

يتعين أعادة النظر فى السياسة التسويقية للشركة والسياسة الائتمانية للبيع وبحث أسباب عدم تحصيل قيمة اوراق القبض في تواريخ استحقاقها و أثر ذلك علي السيولة النقدية بالشركة.

- اظهر محضر جرد الخزينة فى ٢٠٢١/٣/٣١ عن وجود عدد ٢٣ شيك مسحوب على بعض العملاء ومندوبى البيع تبلغ قيمتها نحو ٧,٥٩٠ مليون جنيه وقد حل اجل استحقاقها ولم تقدم للبنك حتى تاريخ الفحص فى ٢٠٢١/٥/٦ ، ويرجع تاريخ استخقاق بعضها الى ٢٠٢٠/١١/٣ .

يتعين بحث اسباب عدم تحصيل هذه الشيكات وموافاتنا باسباب عدم تقديم تلك الشيكات للبنك.

- تضخم أرصدة بعض عملاء الادارة في ٢٠٢١/٣/٣١ نتيجة عدم سداد كامل قيمة المديونية خلال الفترة الامر الذى يؤثر على السيولة النقدية والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٢,٩٥٢ مليون جنيه

(كوين ، الشروق للتجارة ، مخابز القاهرة الكبرى ، تسويق الارز ،الشركة العامة للصوامع ، احمد بيومى ، مضارب دمياط وبلقاس) .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف العملاء و أخذ الضمانات الكافية للحفاظ على أموال الشركة ، لما لذلك من أثر على السيولة وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

- تضمنت عملاء الادارة نحو ١,٧٠٨ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف بعض عملاء الادارة الذين توقفوا عن تسويق منتجات الشركة مرفوع بشأنهم دعاوى قضائية صدر بها احكام ولم تنفذ ، وبعضها متداولة ، والبعض الاخر لم يتخذ بشأنها اجراءات قضائية.

يتعين متابعة تحصيل هذه المديونيات مع الاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الاحكام الصادرة لما لذلك من اثر على توافر السيولة النقدية وحفاظا على أموال الشركة ، مع ضرورة تحديد مدي كفاية الضمانات المقدمة من العملاء لتلافي ذلك مستقبلاً ووضع الدراسة اللازمة بشأن اضمحلال ارصدة العملاء.

- ترتب على توسع الشركة فى البيع الاجل وعدم تحصيل المديونيات المستحقة الى انخفاض رصيد النقدية بالصندوق والبنوك فى ٢٠٢١/٣/٣١ لنحو ١١,٢٨١ مليون جنيه بانخفاض نحو ١٣,٣٥٧مليون جنيه عن الرصيد فى ٢٠٢٠/٧/١ والبالغ نحو ٢٤,٦٣٨ مليون جنيه بنسبة انخفاض بلغت نحو ٥٤% وقد تبين الاتى :
  - اظهر مذكرة تسوية حسابات البنوك ارصدة بعض البنوك دائن (دفترياً) بنحو ٢٣٣ الف جنيه الامر الذى قد يؤثر على قدرة الشركة فى الوفاء بالتزاماتها تجاة الدائنين .
  - اظهرت قائمة التدفقات النقدية نتائج انشطة التشغيل بالسالب بنحو ٢,٠٧١ مليون جنيه الامر الذى يشير الى عدم قدرة انشطة التشغيل على توفير السيولة لسداد الالتزامات المتدولة للشركة ومن امثلتها العملاء الدائنة (مصر العليا بنحو ١٤,٦٣٣ مليون جنيه) ، والموردين بنحو ١,٣٣٢ مليون جنيه .

يتعين بحث ما سبق مع ضروررة العمل على تحصيل المديونيات طرف مناديب البيع والعملاء لما لذلك من اثر على توفير السيولة بالشركة .

- **<u>اسفرت مراجعة حساب إيرادات مستحقة التحصيل بشركة مطاحن مصر العليا عن ما يلى :</u>**
- لم يتم تعلية ايرادات الفترة بنحو ٧٨٦ الف جنيه قيمة بعض الايرادات المستحقة (الغير مسددة) عن ايجار بعض الوحدات بالمول التجاري ، وابراج طهطا ....الخ فيما عدا المسدد منها وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات (٢٧ ،٢٨) بشأن استخدام اساس الاستحقاق .

يتعين متابعة الإجراءات التي تكفل تحصيل الإيجارات المتأخرة، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية وتنفيذ بنود التعاقد والحصول علي الضمانات الكافية التي تحفظ حقوق الشركة .

- نحو ٨٠١ الف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض المستأجرين تبين بشأنهم ما يلى:-
  - نحو ٤٠٦ الف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفي السيد والناتجة عن اعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ و التي انتهت الى انهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة اقساط متساوية تنتهى فى ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة وقامت الشركة برفع جنح ضدة وحكم فى بعضها بالحبس والبعض الاخر متداول .
  - نحو ٣٩٤,٨ الف جنيه قيمة المتأخرات طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة وبرج طهطا عن فترات تراوحت بين ثلاث أشهر و اربع سنوات ، مقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر لها احكام لصالح الشركة ولم تنفذ والبعض الاخر ترك العين.

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف المستأجرين والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة مع مراعاة اخذ الضمانات الكافية عند التأجير للحفاظ على حقوق الشركة.

<u>تضمنت الأرصدة المدينة المُتنوعة بشركة مطاحن مصر العليا عن ما يلي :</u>

- نحو ٧٧٠ ألف جنيه أرصدة متوقفة مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد .

يتعين متابعة الإجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونية.

- تضمنت نحو ٦٦٨ الف جنيه مديونيه مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة عجز سولار ،منها نحو ٦٥٧ الف جنيه قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٩٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام ومؤجلة لليوم الثانى من يوليو ٢٠٢١ لورود تقرير خبراء الابحاث والتزيف وخبراء الاذاعة والتلفزيون بالقاهرة وخبراء المحاسبين ، و مكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ الف جنيه.

يتعين متابعة الاجراءات القانونية لاستداء حقوق الشركة طرف المذكور .

- نحو ١٠٢ الف جنيه قيمة مديونية مستحقة على بعض سائقي سيارات النقل بقطاعي الحركة والنقل بسوهاج وقنا عجز وقود والناتجة عن صرف كميات من السولار تفوق الاستهلاك طبقاً للمعدلات النمطية لكل سيارة .

يتعين حصر و بحث وتحديد المسئولية عن تكرار تلك العجوزات والإفادة، مع العمل على تسوية وخصم زيادات الوقود أولاً بأول تفاديا لتراكم قيمة العجوزات على السائقين حفاظاً على أموال الشركة .

<u>تضمنت الأرصدة المدينة الاخرى بحسابات شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة ما يلى.</u>

- نحو ٦٧٦ ألف جنيه قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة / صابر عبد الفتاح في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠٠٩ وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بإلزام المذكور بالتعويض بمليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم وقيد برقم ١٠٨ تعويضات مستأنف الجيزة وتم قبول الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ بتاريخ قيد في ٢٠١٨/١١/١٧ ولم تحدد جلسة حتى تاريخه.

نكرر التوصية بمتابعة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية وإجراء التسويات في ضوء ذلك.

- نحو ١١٦٢٢ جنيه باسم / وائل عبد العزيز (سائق) قامت الشركة برفع دعوى برقم/١٤١٦٦ لسنة ٢٠١٧ جنح الساحل وتم الحكم فيها غيابي بجلسة ٢٠١٧/١١/٦ بالحبس ثلاث سنوات، وكفالة ثلاثة ألاف جنيه ولم يتم التنفيذ حتى تاريخه.

نكرر التوصية بمتابعة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية للحفاظ على حقوق الشركة لدى السائق ، ومتابعة التنفيذ والإفادة

- تم تقييم أرصدة العملات الأجنبية بالبنوك (٤٥٨٩٢,٤ دولار،٩٨٢٢٣,٦٦ يورو) بنحو ٢,٥٠٤مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ وذلك بالأسعار المعلنة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بفارق نحو ١٦,٨ الف جنيه ، بالمخالفة للبند (أ) من الفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يقضي بأنه " في نهاية كل فترة مالية تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال" .

يتعين إعادة التقييم طبقاً لأسعار الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية تطبيقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه و إجراء التسويات اللازمة.

- ظهر حساب حقوق الأقلية بقائمة المركز المالى المجمعة فى ٢٠٢١/٣/٣١ بنحو ٥٠,٩ مليون جنيه وقد تبين عدم تضمينه أرباح الفترة لشركة وادى الملوك والتى تم إدراجها بالكامل ضمن بند أرباح الفترة للشركة الأم ، فضلا عن عدم فصل واظهار حصة الاقلية فى ربح شركة وادى الملوك عن الفترة بقائمة الدخل وذلك بالمخالفة لما يقضى معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) بشأن القوائم المالية المجمعة ، فقرة رقم (٢٢) والفقرة رقم "أ ت ٩٤ " من ملحق المعيار، كما لم يتم استبعاد المعاملات المتبادلة بين الشركتين بالمخالفة للفقرة رقم(٢١) ، والفقرة رقم "أ ت (٨٦) " ج عند اعداد قائمتي الدخل المجمعة والتدفقات النقدية المجمعة.

يتعين الإلتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن.

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها بشركة مطاحن مصر العليا فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٥٩,٨٤٥ مليون جنيه و نرى عدم كفايته لوجود نزاعات ضريبة بلغت نحو ٤٣١ مليون جنيه .

يتعين متابعة الموقف الضريبي للشركة مع مصلحة الضرائب و إجراء ما يلزم من تسويات محاسبية في ضوء ما يسفر عنه الفحص الضريبي مع إعادة النظر في المخصص ليتناسب مع الالتزامات القائمة و مراعاة أثر ذلك علي نتائج الأعمال واثبات كافة الخلافات الضريبية بالموقف الضريبي للشركة.

- ظهر رصيد مجمع اضمحلا ل الاصول بشركة مطاحن مصر العليا فى ٢٠٢١/٣/٣١ بنحو ٢,٢٠٧ مليون جنيه يخص اضمحلال مطحن الاتحاد بالاقصر على الرغم من ان المطحن يعمل برخصه مؤقته وقام بطحن كمية ٣٣,١٤٣ الف طن قمح مختلف الدرجات خلا ل الفترة وفقا لما قرر له من لجنة البرامج التابعة لوزار ة التموين الامر الذى يشير الى انتفاء الغرض من هذا الاضمحلال .

يتعين اعادة النظر فى هذا الا ضمحلا ل واجر اء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك .

- بلغ رصيد المخصصات بحسابات شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١,٩٧٩ مليون جنيه دون تغيير عما كان عليه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ دون اجراء دراسة عليه فى تاريخ المركز المالى والذى نرى عدم كفايته خاصة فى ظل وجود نزاعات ضريبية (ضرائب دخل) نحو ٢٢٣ مليون جنيه.

يتعين إعادة دراسة المخصص فى ضوء ما سبق الإشارة إليه لمقابلة التزامات الشركة فى ضوء المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب و ما قد تسفر عنه لجان الطعن.

- اسفرت مراجعة حسابات الموردين بشركة مطاحن مصر العليا عن وجود بعض الارصدة المدينة لبعض الموردين لم يتم تسويتها بالرغم من اداء الخدمة أو التوريد وتأخر إثباتها بالدفاتر خلال فترة الفحص المحدود بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٧٨,٥ الف جنيه .

يتعين اجراء التسويات اللازمة اول باول

- ظهر رصيد الضرائب العقارية بشركة مطاحن مصر العليا فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٧,٩٠٩ مليون جنيه فى حين ان اجمالى المستحق فيما يخص الضريبة العقارية عن الفترة من بداية تطبيق (القانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٣ والقرار بقانون رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠١٣) حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٣٠,٧٠٧ مليون جنيه و اجمالى المسدد عن ذات الفترة بلغ نحو ٢٣,٣٧٩ مليون جنيه بفرق نحو ٧,٣٢٨ مليون جنيه، و يتصل بما سبق صدور احكام لصالح الشركة ارقام (٤٥٢٣ ل٦ ق، ١٢٤٥ ل ٥ ق، ٤٥٢٤ ل ٦) لوحدات مطحن (البلينا، شونة طهطا(١)، ٢ ب قطاع سوهاج) بتخفيض الربط السنوى لتلك الوحدات .

يتعين بحث و دراسة اسباب تلك الفروق و إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك و مراعاة تطبيق اثر الاحكام الصادرة لصالح الشركة سالفة الذكر على الحسابات ذات الصلة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) فقره (٤٢)

- بلغ رصيد حساب الاجور المستحقة بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٤٤,٤ مليون جنيه تضمن نحو ٥ مليون جنيه "تحت مسمى الوسيط" معلى بصورة اجمالية دون تحليل لطبيعتها وفصل مكوناتها.

يتعين إعداد البيانات التحليلية اللازمة لتوضيح المستحقين.

- بلغت ايرادات محصلة مقدما بشركة مطاحن مصر العليا نحو ٢٢٨ الف جنيه تضمنت نحو ١٩٢الف جنيه (وفقا لما امكن حصره) قيمة إيرادات تخص الفترة بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية بمادتة رقم (٢٧) والتى تنص -على المنشأة إعداد قوائمها المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبى فيما عدا معلومات التدفقات النقدية .

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية.

<u>تضمنت الأرصدة الدائنة الاخرى بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى :</u>

- نحو ٤,٠٥٥ مليون جنيه تمثل قيمة مبالغ وعمولات محصلة لصالح بعض الجهات نذكر منها (صناديق خدمات محافظات سوهاج وقنا والاقصرواسوان ، صندوق دعم وتحسين الخدمة التموينية ، عمولة تحصيل المخابز، صندوق معاش الزراعين ، صندوق الكوارث والاوبئة) .

يتعين بحث ما سبق ، واتخاذ ما يلزم لتسوية وسداد تلك المبالغ في ضوء ما تسفر عنه الدراسة وطبقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها .

- تم تعلية الحسابات الدائنة بنحو ٢٠٦ الف باسم حساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية قيمة ما تم تعليته لحساب صندوق موازنة الأسعار بالشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٣١/٣١ دون ايضاح السند القانوني لتمويل هذا الحساب.

يتعين ضرورة موافاتنا بالسند القانوني لتمويل هذا الصندوق واجراء المطابقة على الرصيد مع الشركة.

- نحو ٥٤٤ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ .

يتعين قيد هذه المبالغ بالحسابات الشخصية المختصة، وإعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

- نحو ٦٩٢ ألف جنيه قيمة ضرائب عقارية ، واستهلاك كهرباء وايجارات محصلة من شركات المحمول عن تأجير بعض الاسطح بوحدات الشركة المختلفة .

يتعين بحث هذه المبالغ واجراء التسويات اللازمة على الحسابات المختصة.

- نحو ١١,٧ ألف جنيه عبارة عن مبالغ مضافة بكشوف الحساب الواردة من البنوك بعضها منذ عام ٢٠٠٧ ولا تخص الشركة .

يتعين مخاطبة البنوك بشأنها لتصويب الوضع .

- تم تخفيض الحساب بنحو ٣٢١,٣ الف جنيه (قيمة مصاريف ادارية لعمارات الشركة المختلفة) بالخطأ وصحته نحو ٢٧٧,٥ الف جنيه بفرق قدرة ٤٣,٨ الف جنيه.

يتعين اجراء التصويب اللازم واثر ذلك على الحسابات المختصة

- بلغت الضريبة على الدخل نحو ٢٥,١ مليون جنيه تقديرياً حيث تم حسابها علي أساس صافي الربح المحاسبي في ٢٠٢١/٣/٣١ دون إعداد اقرار ضريبي لأغراض المركز المالي ، كما لم يتم حساب الضريبة المؤجلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل - فقرات (١٥ ، ١٦) .

يتعين مراعاة أحكام قانون ضرائب الدخل ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة حتى تظهر القوائم المالية على حقيقتها.

- بلغ صافى الربح المحقق خلال الفترة نحو ٨٥ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بنقص بلغ ١١ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة ٩٦ مليون جنيه بنسبة انخفاض بلغت نحو ٢٠,٤% وقد تبين الاتي :
  - اسفرت نتائج اعمال المخابز خلال الفترة عن خسارة نحو ٧,٦ مليون جنيه .
  - ساهمت الإيرادات العرضية (الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ٤٠,٤ مليون جنيه وبنسبة ٣٦,٩% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ ١٠٩,٦ مليون جنيه .
  - نقص كميات القمح المطحون لانتاج دقيق تموينى استخراج ٨٢% بشركة مطاحن مصر العليا خلال الفترة البالغة ٧٦٣٠٣٦ طن عن الفترة المماثلة من العام السابق بنحو ٥٦٧٩٣ طن والبالغة ٨١٩٨٢٩ طن وبنسبة نقص ٦,٩% مما له الأثر على قائمة الدخل .
  - نقص كميات القمح المطحون (مختلف الدرجات) لشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة وللغير لانتاج دقيق فاخر استخراج ٧٢% خلال الفترة البالغة ٨٨٧٠٩ طن عن الفترة المماثلة من العام السابق بنحو ١٣٣٩١ طن والبالغة ١٠٢١٠٠ طن بنسبة نقص ١٣,١% وعن الطاقة المتاحة بنحو ٣٨٠٤١ طن والبالغة ١٢٦٧٥٠ طن بنسبة نقص ٣٠% مما ترتب عليه نقص اجمالى ايرادات النشاط خلال الفترة البالغة نحو ٢٦٦,٣ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق بنحو ١٣,٩ مليون جنيه والبالغة ٢٨٨,٨ مليون جنيه وبنسبة نقص ٨,١% .
  - اسفر نشاط النقل للغير بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة عن خسارة بلغت ٧٦ ألف جنيه حيث بلغت ايرادات النقل للغير نحو ١,٦٣٦ مليون جنيه وبلغت تكلفتها نحو ١,٧١٢ مليون جنيه

يتعين بحث ما سبق واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعظيم نتائج اعمال الشركة من انشطتها الرئيسية .

- تمسك الشركة نظام تكاليف لا يفى بالغرض منه حيث تمسك الشركة نظام تكاليف لتقييم مخزون الإنتاج التام فقط دون باقي الأنشطة ويتضح ذلك مما يلي :
  - مازالت الشركة لم تقم بإظهار التكاليف البيئية وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وجارية

- لم نتمكن من تحديد ما يقابل بعض ايرادات الخدمات المباعة بلغت نحو ٩٩,٧ ألف جنيه من تكاليف حتى يمكن الحكم على إقتصاديتها (التخزين للغير، سن الدرافيل) .

يتعين تطوير نظام التكاليف حتي يمكن الحكم من خلاله علي أنشطة الشركة وتصبح أداة فعالة بقياس التكاليف وقياس الإنحرافات ومساعدة إدارة الشركة علي إتخاذ القرارات المناسبة، والإلتزام بما قررته الجمعية العامة للشركة في هذا الشأن .

- عدم إلتزام شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنسب الإستخراج النمطية للدقيق إستخراج ٧٢% الخاص بها حيث بلغت ٧٥,٣% للدقيق خاصة وان العميل / مصنع مكرونة كوين قام بخصم مبلغ ٨١٤٩٨ جنيه من مستحقات الشركة خلال الفترة قيمة غرامة مخالفة مواصفات و تحليل عينات وفروق اوزان نتيجة ارتفاع نسبة الرطوبة بالدقيق المنتج عن المواصفات القياسية .

يتعين الإلتزام بنسب الإستخراج النمطية للدقيق حفاظاً علي جودة منتجات الشركة والمواصفات المطلوبة حتي لا تتعرض الشركة لأي غرامات نتيجة ذلك .

اسفرت مراجعة حسابات المصروفات والإيرادات بشركة مطاحن مصر العليا عن بعض الملاحظات بيانها كما يلى :

- لم يتم تحميل المصروفات – خدمات مشتراة بمبلغ ٨٠٠٥٧ جنيه قيمة ١٠% مصروفات ادارية على ايرادات نقل الاقماح المستوردة لحساب الشركة العامة للصوامع والتخزين خلا ل شهر مار س ٢٠٢١.
- تعرض بعض سيارات الشركة لحوادث بعضها يرجع إلى ابر يل ٢٠٢٠ ، ولم تقم الشركة بموافاة شركة التأمين بالمستندات اللازمة للحصول على التعويض المناسب.

يتعين سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لصرف التعويض المناسب من شركة التأمين وإصلاح السيارات واجراء التسويات على الحسابات المختصة.

- بلغ حساب تعويضات وغرامات (مدين) نحو ٤,٤٤٤ مليون جنيه في غرامات طرق وزيادة أوزان عن سيارات الشركة –

يتعين الالتزام بأحكام قانون المرور منعاً لتوقيع تلك الغرامات وحفاظاً علي كفاءة سيارات الشركة وكذا شبكة الطرق وتقليل الحوادث ومراعات تطبيق القوانين والقرارات السارية التى تخص الشركة للحد من تلك الغرامات وتعظيماً للإيرادات .

يتعين حصر المصرفات الفعلية واجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وإجراء التسويات اللازمةِ بالحسابات المختصة فى ضوء ذلك.

<u>اسفرت مراجعة حسابات المصروفات والإيرادات بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة عن بعض الملاحظات بيانها كما يلى :</u>

- تم تحميل حساب المصروفات في ٢٠٢١/٣/٣١ بمبلغ ٦٠٠ الف جنيه تمثل جزء من قيمة المكافأة السنوية للعاملين بالرغم من تعلية الفترة المثيلة من العام السابق مبلغ ٢مليون جنيه بإنخفاض بلغ ١,٤ مليون جنيه ولم نقف علي أسباب ذلك.

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك مع تحميل الفترة بما يخصها من قيمة المكافأة المعتاد صرفها طبقاً للقواعد والاجراءات المنظمة لذلك.

- بلغ مصروف الاهلاك المحمل على قائمة الدخل عن الفتره من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١,٥٦٢ مليون جنيه و قد تضمن بعض الأخطاء بلغت نحو ٢٢٨ ألف جنيه لم تحمل على قائمة الدخل .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

<u>أسفر مراجعة قائمة التدفقات النقدية عما يلى:</u>

<u>اولا : شركة مطاحن مصر العليا</u>

- تضمنت التدفقات النقدية من انشطة الإستثمار نحو ١٨,٥٩٢ مليون جنيه تمثل مدفوعات لشراء اصول ثابته لم نقف على اسس التى استندت اليها الشركة فى حساب تلك التدفقات.
- تضمنت التدفقات النقدية من انشطة الإستثمار نحو ٤٨,٤٣٣ مليون جنيه يمثل متحصلات من بيع استثمارات مالية بالخطأ و صحته نحو ٧٢,٦٩٨ مليون جنيه حيث ان ذلك يمثل ما تم تحصيله فعليا خلال الفترة .

- تضمنت التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار نحو ٤٨٧ الف جنيه يمثل قيمة متحصلات من بيع اصول ثابته و ما هو ما تم اثباته كارباح بيع اصول ثابته فى قائمة الدخل و لم يتم تسويته ضمن البنود غير النقدية مما يعنى تاثره مرتين كتدفق نقدى داخل .

ثانيا : شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة

- تم تسوية بند الاهلاك و الاستهلاك ضمن البنود غير النقدية بنحو ١,٣٢٠ مليون جنيه بالخطأ و صحته نحو ١,٥٦٢ مليون جنيه.
- تضمنت التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار نحو ١,٣٦٧ مليون جنيه تمثل مدفوعات لشراء اصول ثابته تتضمن نحو ١٠٠ الف جنيه تمثل قيمة ما تم استبعادة من حساب التكوين الى حساب الاصول ظهر اثره النقدى خلال العام المالى السابق.
- تضمنت التدفقات النقدية من انشطة الاستثمارنحو ٢٤٢ الف جنيه تحت مسمى متحصلات نقدية من انشطة الاستثمار بالخطأ حيث ان ذلك المبلغ لا يمثل تدفق نقدى داخل و انما تكلفة استبعادات اصول ثابته.

يتعين إعادة النظر فى قائمة التدفقات النقتدية و إعدادها طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) بالخاص بالتدفقات النقدية .

- تم حساب نصيب السهم من أرباح الفترة الظاهر بقائمة الدخل بنحو ١٢,١٤ جنيه للسهم ولم يتم مراعاة طريقة حساب نصيب السهم من الارباح الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم .
- لم يتم الإفصاح عن إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي بشركة مطاحن مصر العليا بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - القوائم المالية الدورية -(فقرة ١٦أ- بند ز) .

يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها.

- عدم مراعاة ما ورد بالمادة رقم (٧٧) بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وكذا مواد اللائحة التنفيذية ارقام(٢٣٧، ٢٣٨ ، ٢٤٠) والنظام الأساسي للشركة بالمواد ارقام (٢٢ ، ٤٣) ، وكذا ما ورد بالمادة رقم (٦) بنود ارقام (٧ ،٩) من قواعد القيد والشطب الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية والقرار رقم ٤٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٢ بشأن حظر الجمع بين منصبي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب التنفيذي ، والكتاب الدوري رقم(٩) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ

٢٠٢٠/٤/١٩ على ان يتم توفيق الاوضاع خلال سنة من تاريخ العمل به أول انتخابات لمجلس إدارة الشركة ، وخطاب البورصة المصرية بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣ بشأن تعديل قواعد القيد والشطب للأوراق المالية بمادة رقم (٨).

يتعين الالتزام بالقواعد المنظمة في هذا الشأن.

- عدم تطبيق احكام القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢١ (صادر بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢١) بتعديل بعض احكام قانون انشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العملّيات الحربية والارهابية والامنية واسرهم الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وذلك بالمواد الاتية :-
  - **المادة رقم (٧)** والتى تنصا على (.. فرض ضريبة قيمتها خمسة جنيهات على الخدمات أو المستندات التى تقدمها أو تصدرها الجهات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته ، وشركات قطاع الاعمال العام ، والشركات المملوكة بالكامل للدولة او التى تساهم فيها بنسبة تذيد عن (٥٠%) بناء على طلب ذوى الشأن وكذا .....).
  - **المادة رقم (٨)** والتى تنص على (لأغراض التضامن والمشاركة المجتمعية.... تخصم شهريا نسبة تعادل خمسة من عشرة الاف من راتب العاملين بالجهات العامة والقطاع العام وشركاته ، وشركات قطاع الاعمال العام .....الخ).
- مخالفة قانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٠ (صادر بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٢٠)- عند صرف الارباح - فى شأن المساهمة التكافلية لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الأوبئة أو حدوث الكوارث الطبيعية - بمادته الاولى - والتى تنص على يستقطع شهريا ولمدة اثنى عشر شهراً (١%)من صافى دخل العاملين المستحق من جهة عملهم أو بسبب العمل تحت أى مسمى و نسبة (٠,٥ %) من صافى المستحق من المعاش المقرر وفقا لقوانين التأمينات والمعاشات وذلك لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الأوبئة أو حدوث الكوارث الطبيعية .....
- صدر قرار وزيرة الاستثمار رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ الا ان شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة قامت باعداد القوائم المالية وفقا للقرار الوزارى رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ كما تم ذكره فى الايضاحات المتممة و الذى تم تعديلة كما سلف ذكره ولم تقم الشركة بالإفصاح عن أثر تطبيق تلك التعديلات طبقاً لمتطلبات الفقرتان(٣٠،٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء.

يتعين ضرورة الالتزام بأحكام القوانين المشار اليها واجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة والافادة.

الاستنتاج :

وفى ضوء فحصنا المحدود و باستثناء ما جاء بالفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تحريراً فى : ٦ / ٦ /٢٠٢١

أحمد

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب / احمد فاروق عبد الحليم)

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب / أشرف محمد سعد الدين)

يعتمد،،،

الوكيل الاول
مدير الإدارة
(محاسب / هويدا حسن محمد عبدالصمد)